

الجيش والأمن والمواطن



أraf الصرمي

جنود وضباط الجيش والأمن هم صمام أمان المجتمع والدولة في الرخاء والشدّة والسلم والحرب على حد سواء، وهم من يخدمون البلد في كل مكان يتواجدون فيه بمعسكراتهم وتكناتهم وبين الهواء والريح والمطر ليلا أو نهارا، برغم تديني روايتهم وندرة مكافآتهم حين يحسون قياسا بالحساب المسير للضعفاء منهم حين يخطون! أما حين تنزلق البلاد في الاضطرابات والفتاقل والحروب فإنهم غالبا ما يدفعون الضريبة من دمائهم وحياتهم فداء للبلد أو لبعض القادة المحترمين فيه!! ويجب احترامهم وتقديرهم حين يقومون بواجبهم وفقا للقانون بمسؤولية وطنية، لأن الحال يغدو كارثيا إذا خالف القانون أو خاصة حين تسول بالنفس الأمارة بالسوء لبعض الجنود والضباط العسكريين والأمنيين فيجولون أنفسهم فوق القانون أو يبدلوا عنه فيكونوا هم القانون! وهذا النوع من الأخطاء قد تبدو عابرة ومجرد تصرفات فردية في بداية الأمر، لكنها حين تتبادر إلى الخيال على شرف الجندي وتحترف فيه عن وطنيته التي تقتضي أن يحسن لا يكون الجندي أو الشرطي مصدر أمن وأمان للمواطن بل مصدر خوف وريب فإن النتائج - بكل تأكيد - مرعبة لأبعد الحدود!!!

حين اقتربت شرطة واحدة في تونس خطأ واحدا فأهانت بائع الخضار محمد البوعزيري فإن هذا الخطأ قد أبيض العلامات الخاتم!! والذي لم يقع بمعاقبة الشرطة أو حتى بعزل وزير الداخلية ولا تغيير الحكومة! بل أفتح بالنظام الحاكم وحكومته وحزبه وأركانه ورموزه واستأصله من الوجود!! وهذا الخطأ الذي قام به فرد واحد في المنظمة العسكرية والأمنية بحق مواطن بسيط فقير مغمو لا يكاد يعرفه سواء رفاقه القراء في السنة الذي فيه يعمل، أو الحي الفقير الذي يسكن فيه!! لكنه ما أن أشعل النيران في جسده التي ألهمت روحه حتى اشتعلت نورات الربيع العربي وأحرقت بنيرانها نظام زين العابدين بن علي وسنسى مبارك ومعمر القذافي وعلي عبدالله صالح!! ولا تزال تتعرق إلى المنطة والخامس وادلته وشعبه في سوريا!! ولأن ذلك الخطأ كان فرديا معزولا ولم يكن محسوبا فقد كانت النتائج غير محسوبة أيضا!! فضلا عن الأعراض الجنبية التي صاحبت الطوفان السياسي الذي بدأه بطل جانا الغروب بكلتة إلى المنطة وأحضر معه النواتو إلى ليبيا كما تعاطف الدور الإيراني في دولنا العربية وتضخه دور قطر السياسي، في حين تقسم الجيش اليمني على نفسه فيما الجيش السوري لا يزال يدمر نفسه بنفسه ويقتل شعبه! فضلا عن الدمار الاقتصادي والفتان الأمني الذي ترتب على انهيار الأنظمة البالية!!

ما أوحىنا في اليمن إعادة النظر بمسؤولية عاجلة تعيد الاعتبار لشرف الجندية وألأم ورجاله بنفس الوقت الذي تطبق فيه القانون ونفرض هيبه الدولة، ولقانون الشرطة وماسيها- تحكينا كجرس انذار! لأنني - الغالب - لم تعد مصدر أمن للمواطن أو كرامته! كما أن العناصر الأمنية والاستخباراتية التي أصبحت اليوم هدفا لتنظيم القاعدة بحاجة هي الأخرى لضروة أن يشعر المواطن بالأمن والثقة بها حتى يكون سمعها ويصبرها على عناصر الإرهاب! أما إذا جاء الظلم والخوف من بعض العناصر الأمنية ولو على طريق الخطأ فإن المواطن البسيط سيحس مشكلته الحقيقية ليست مع عناصر القاعدة بل مع الشخص الذي ينتهك كرامته أو يعتدي على حقه!!!

أقولها بحب واحترام لقيادات الجيش والأمن والمخابرات.. إننا أريدتم أن تأمنوا على أنفسكم وتأمين مملك البلد - حكومة ونظاما وشعبا- فليكن على الأقل أن تمنعوا نهائيا تكرار الخطأ الذي قامت به تلك الشرطة في تونس بحق مواطن! ولكي تتأكدوا من عدم تكرار هذا الخطأ في بلادنا فأحسبوا أولا - بحق جنودكم وعناصركم وأحسبوا اختيارهم بالمواقع الحساسة وخاصة المتصلة مباشرة بمصالح الناس و مصادر أرزاقهم! ثم تأكدوا من تطبيق القانون في أقسام الشرطة والنقاط العسكرية في الشوارع داخل المدن، والضباط والجنود الذين يسيطرون على الأراضي، والحمامات العسكرية والأمنية على بسطة العمل وأصحاب العربيات والبيسات في الشوارع والأسواق وكذلك أيضا تصرفات بعض رجال المرور ولا تنهتوا أبدا أي مع بقاء (أجرة العسكري) التي لا تترك معنى لقيمة الدولة الجمهورية بل (للمكفة) في عصر الأمانة الكبيرة!! وطالما أن الجيش والأمن في بلدنا في طريقه للخروج نهائيا من محنة الانقسام والقتال الداخلي وما رافقه لسنوات من استئراء الفساد والمحسوبية على قاعدة الطائفية والجهوية والولاء للفرع والعائلة! إلا أن المسؤولية الوطنية تأتي من إحساس الجميع بالمشاركة لصحة المجتمع وسلامة الدولة، ولكي نبلغ ذلك يجب أن يكون عناصر الجيش والأمن مصدر أمن وأمان حقيقي وطموس ومواطن والمجتمع!

أسس الشراكة الفاعلة مع مجتمع المانحين وعوائقها



أ.د ه أحمد الفيسال



وفقاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يعتبر الحكم الجيد والإدارة الرشيدة في الدول المتقدمة الشرط الأول لجعل المساعدات التنموية والقرض الميسرة أكثر فعالية وأقوى تأثيراً ولذلك ترتبط الدول والمؤسسات الدولية والإقليمية المانحة مساعداتها ودعمها بالجهود التي تبذلها الدول المتلقية للمساعدات لتعزيز وتقوية جوانب الإدارة والحكم الرشيد، يأتي في مقدمتها تلك الجهود الموجهة للحد من محاربة الفساد، وكذلك تبني سياسات اقتصادية ومالية صائبة وتطبيق أنظمة فعالة وقابلة للمحاسبة والمساءلة عن استخدام الموارد العامة وينطبق الأمر نفسه بالنسبة لسيدة القانون والبناء المؤسسي السليم لأجهزة الدولة وسلطاتها وتحسين بنية الأعمال ومناخ الاستثمار.



المساعدات والقرض التنموية ويجعلها أقل فاعلية وأقل تأثيراً. ويتمثل الشرط الثالث في ثلاث صور مرتبطة ببعضها البعض.. التزام المانحين بتقديم وتسليم المساعدات والمعونات بكميات كافية تسمح بالشروع في دعم التنمية البشرية بصورة صحية وسليمة، وأن يتم تقديم هذه المساعدات بشكل يمكن التنبؤ بها، وبالتالي أهمية عدم تقييد المساعدات والمعونات المالية فيما يعرف بالمشروطية. استناداً إلى ما سبق، يمكن القول أن العلاقة الراهنة بين اليمن ومجتمع المانحين تتسم حالياً بعدم الكفاية ولم تصل بعد إلى مستوى الشراكة التنموية الاقتصادية ولو في حدها الأدنى، وأن ذلك يرجع بصورة أساسية إلى أمرين رئيسيين يتمثلان في:

وجهة نظر



أحمد غراب

هذا فيل عظيم!

أشياء تدمي قلوبنا نحن اليمنيين؛ أن نحلم بتغيير وحياة أفضل وفتح أعيننا على واقع لا نريده. أن نحصى عدد مشاكنا فنعجز عن العد. أن نتمنى عودة اليمن السعيد الذي قرأنا عنه في كتب التاريخ. أن نتذكر أن إبراهيم الحمدي رحل بلا عودة. أن نكتشف أن لا أحد يقف مع اليمن في محيطها كل يراها بعين مصلحته. أن يعود بعد شهر آلاف المغتربين مرحلين من دول الجوار فلا يجدون عملاً. أن يتم الإفراج عن الرهائن الأجانب المختطفين بوساطة عمانية والرهائن الذين من قبلهم بوساطة قطرية حتى الوساطات أصبحت نستهلكتها ونستوردها بدلاً من أن ننتجها. أن تعرب الصومال عن بالغ قلقها على الصوماليين المقيمين في اليمن في وقت لا تلتقي جهاتها الحكومية أي بال ليمنيين في الخارج سواء كانوا معتقلين أو عمالاً أو مفقودين. أن تضرب الشمس أهالي المعتقلين وهم معتمضون يبحثون عن مايكروفون يهاتفون به لعل الحكومة تسمع أصواتهم. أن تشعر بانك مظلوم، موظف منذ سنوات طويلة ولم تأخذ حفاك وغيرك تم ترفيته. أن تصل إلى قناعة أن لا أحد يترقى بجهده ولا بعمله ولا بحبه لوطنه وإنما بحزبه وبقيبلته ومحسوبيته. أن لا تسمع الحكومة صوت مواطن مظلوم مقطوع من شجرة لكنها تسارع إلى التفاوض وفتح أذنانها وسمعها بعصرها إذا قطع احدكم طريقاً أو احتجز قاطرات أو قام بعمل تخريبي. أن يغير القرار الاقتصادي المناط بهم مسؤولية تدعى الاضطراب ويكتشف شيئاً فشيئاً أنه يقوم بدور لا يناسبه وأنه وضع أجمل ما لديه تحت قدميه كي يرتفع عالياً ويصل إلى القمة. أن تتظاهر الأحزاب بما ليس في داخلها كي تحافظ على بقاء صورتها جميلة. أن يجد المواطن نفسه مضطراً لمصافحة يد بحرارة رغم أنه يدرك مدى تلوثها بالفساد. أن تتقبل مسؤولين فرضت التفاسمات السياسية والحزبية وجودهم في حياتنا. أن يغضب الشعب عينيه على حلم جميل يمين جديد ويستيقظ أن وهم مؤلم يمين معصود عصيد. أن نرى عقولا تتلوث بالطاغية والحزبية والعصبية ونتألم بصمت.

أن تمد يدك كمتعلم ومتقن في محاولة لانتشار واقع جاهل فيسحبك لإغراقك معه وتجد نفسك دون شعور تتعصب لرايك ولحزبك وترفع شعار شاولي بصوتي وإلا أخرجوا من بيتي. قال الراجفي: "يأتي الغرور من ضعف النظر إلى الحقيقة؛ لو أن للملة عيناً وسئلت عن الذباية: كيف تراها؟ لقال هذا فيل عظيم..."

اذكروا الله واطروا قلوبكم بالصلاة على النبي

Ghurab77@gmail.com

الإدارة الاقتصادية في دولة الكويت الدرس المستفاد

في الشهر الماضي "أبريل" كان مشروع قانون إنشاء صندوق يسمى "صندوق الأسرة"، أمام مجلس الأمة الكويتي. يهدف الصندوق إلى شراء الدين أو القروض الاستهلاكية للمواطنين الكويتيين العازمين عن تسديد تلك الديونيات أو القروض التي سبق أن حصلوا عليها من المصارف الكويتية والمؤسسات المالية في الدولة، ولكل المواطنين الراغبين في الحصول على تلك الميزات التي يسبقها المصارف والمؤسسات في شراء العقول وكل من يرغب من المواطنين. كما يقوم الصندوق نيابة عن الدولة بإعفاء المواطنين من فوائد تلك القروض وتقسيمها ما تبقى من الديون على أقساط متساوية، على أن يترك للمواطنين تحديد نسبة الاستقطاع الشهري من صافي دخلهم الشهرية والفترة زمنية تصل إلى خمس عشرة سنة وبدون فوائد على المواطنين وتحملها الدولة ممثلة بالصندوق السابق ذكره ويتبع وزارة المالية.

إن ما سبق ذكره يدل دلالة واضحة على صوابية السياسات الاقتصادية الكلية - وبالذات السياسات المالية والنقدية - كما يدل دلالة واضحة ودقيقة لا ليس فيها على أن صناع السياسات الاقتصادية في الدولة وتوجهات القيادة السياسية ممثلة بسمو أمير البلاد مهمومون بما ينعف أفراد المجتمع الكويتي ويبقى خالدًا في حياة المواطنين الكويتيين ويحسد مصداقية قيادة الدولة وصناع القرار الاقتصادي والتوجهات التنموية في الدولة مع الشعب الكويتي كما يعكس ذلك حرص القيادة على تحسين الظروف الاقتصادية لأفراد الشعب وتحسين مستويات معيشته والتنقل المجتمعي إلى مستويات أعلى أفضل مساوية لفترة خمس عشرة ثروات البلاد على كافة أفراد الشعب الكويتي الشقيق. وحبس الأرقام المتاحة فإن عدد المواطنين الذين سيستفيدون من "47" ألف كويتي تتراوح قيمة مديويتهم بين 2.8 - 2.6 مليار دولار، يسبقهم الصندوق نيابة عن الحكومة بإعادة تقسيط هذا المبالغ على المواطنين وبدون فوائد وعلى أقساط متساوية ولفترة خمس عشرة سنة قائمة، كما يسمح القانون الجديد للمواطنين الحصول على قروض وشهيات جديدة وفق القواعد العامة التي يضعها البنك المركزي رطبة أن لا يزيد إجمالي الأقساط التي يدفعها المواطن أو العميل على 7.40 من دخله الشهري وتستثنى من ذلك القروض من المصارف والمؤسسات الإسلامية.

قد يقول قائل: هذه الكويت بما تملكه من ثروة وقدرة مالية كبيرة ويصعب بالتالي مطالبة أو مقارنة قدرة الكويت المالية بنظيراتها وبالذات عدتها في اليمن نظراً لحدودية مواردنا المالية وعاداتنا وثرواتها النفطية وغير النفطية.

يقول: إن القضية لا تكمن في امتلاك الموارد المالية غير المحدودة كما هو الحال في دولة الكويت أو في شحة الموارد المالية والحدودية كما هو الحال في اليمن، وإنما تكمن القضية في الإدارة الاقتصادية وقدرة تلك الإدارة على إدراك وتشخيص الأوضاع الاقتصادية لأفراد المجتمع ونجاح الإدارة الاقتصادية في خلق العلاجات المناسبة واتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب مع استهداف السياسة الاقتصادية للشريحة الاجتماعية بشكل مباشر وبأقل التكاليف دون أي هدر لموارد الدولة أو شبهة فساد أو اختلاس أو ضياع الموارد في غير محلها. لذلك هو ما تصدنا به تناول هذا الأمر على بساطته من منظور الإدارة الاقتصادية في أي مكان لكن آثاره ومردوده المجتمعية كبيرة ومباشرة ولمسوسة لدى أفراد المجتمع ليس على الصعيد الاقتصادي فحسب

مصغرة وتبدأ النزول الميداني إلى الجهات والمؤسسات والوزارات ومكاتبها في المحافظات وإلى منظمات المجتمع المدني ومكونات المجتمع اليمني المختلفة. هناك من سيقول لماذا كل هذا التطويل والتعصب فكان يتم الاكتفاء بممثلي الأحزاب والمكونات السياسية ومنظمات المجتمع المدني والمرأة وشباب الثورة المستقلين فالرد بسيط وواضح فقد أثبتت التجارب الحوارية السابقة والشاريع السياسية التي نتجت عنها سواء تلك التي جرى تطبيقها في الشمال والجنوب قبل الوحدة أو تلك التي جرى التجاور بشأنها بعد الوحدة وأوصلت البلاد والعباد إلى عنق الزجاجة أنها كانت مشاريع حوارية بين نخب سياسية فقط ولم تكن تلك المشاريع نتاج حوار وطني واسع تجسدت فيه المشاركة المجتمعية الواسعة فحملت بذور فشلها في داخلها كونها أقيمت عملية الإقصاء والتهميش لبعض مكونات المجتمع. ولأن اليمن اليوم على مفترق طرق وتؤسس قواها السياسية والمجتمعية لعقد اجتماعي جديد فإننا نرى مكونات مؤتمر الحوار الوطني الشامل تضم كل أطراف ومكونات المجتمع اليمني السياسية والاجتماعية والنوعية من حيث مشاركة الجميع بما في ذلك المرأة والشباب المستقلين والفتات والهمشه والهذم من توسيع المشاركة المجتمعية أن تستوعب مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل أفكار ورؤى كل فئات المجتمع بحيث يجد كل الناس أنفسهم ممثلين في مخرجات الحوار الوطني "شكل الدولة القادمة والدستور الجديد ونظام الحكم الجديد".

باختصار النزول الميداني لمجموعة فرق عمل مؤتمر الحوار والتوسع وعمه كل مكونات المجتمع اليمني للمشاركة المجتمعية بمختلف الطرق سواء النزول الميداني أو التواصل مع الأمانة لمؤتمر الحوار الوطني بشكل مباشر أو عن طريق الرسائل المتعددة المادية أو الإلكترونية وتكوين روابط وعقد ندوات وورش عمل لدعم الحوار الوطني وتقديم الرؤى والتوصيات والاستخلاصات حول القضايا المطروحة أمام فرق عمل المؤتمر التسع سيؤدي إلى مخرجات تلبى طموحات وأمال مكونات المجتمع اليمني وستلغى عملية التهميش والإقصاء التي مارسه المجتمع النخب خلال اقتراحات الماضية التي عاشتها اليمن. وأخيراً: توسيع المشاركة المجتمعية بأشكال مختلفة يهدف للوصول إلى مخرجات يتوافق حولها أو مسوق قطاع من مكونات المجتمع اليمني ولا يبقى الأمر محصوراً في إطار النخب السياسية الاجتماعية ومراكز القوى كما كان عليه الحال خلال أكثر من خمسين عام مضت لا أن مؤتمر الحوار الوطني معني بصياغة منظومة الحكم الجديد وطبيعة الاتجاه العام لليمن الجديد بمشاركة أصحاب المصلحة الحقيقية في التغيير وبناء اليمن الجديد.

تدشين الرئيس عبدالمنصور هادي - رئيس مؤتمر الحوار الوطني الشامل الخميس الماضي خلال الاجتماع الاستثنائي لهيئة رئاسة مؤتمر الحوار الوطني ورؤساء فرق العمل والأمانة العامة للمؤتمر عملية النزول الميداني للجان المتخصصة المنبثقة عن فرق عمل مؤتمر الحوار الوطني في مختلف المجالات إعلاناً عن بدء مرحلة جديدة من المشاركة المجتمعية الواسعة التي بدأت بمشاركة المكونات السياسية من خلال الأحزاب الموقعة على المبادرة الخليجية والبيتها التنفيذية وأضيف إليها من خلال مؤتمر الحوار الوطني الشامل الأحزاب والمكونات السياسية والمجتمعية التي لم تشارك بالتوقيع على المبادرة والبيتها التنفيذية والمرأة والمستقلين من شباب الثورة.

فسمع الناس وشاهدوا الجلسات العامة لمؤتمر الحوار الوطني وتابعا نقاشات ومجريات التخطيط والإعداد والدخول في صلب القضايا الرئيسية للحوار من خلال توزيع أعضاء مؤتمر الحوار إلى فرق رئيسية تسع اختصت بقضايا المؤتمر التمهيدي وجرى استعراض ونقاش رؤى المكونات السياسية والمجتمعية المشاركة في مؤتمر الحوار فتحوت النقاشات من العام في الجلسات العامة التي يخصص في فرق المؤتمر التسع وهنا جرت عملية توسيع للمشاركة المجتمعية التخصصية من قبل كل فريق عمل من فرق المؤتمر التسع من خلال توزيع محاور القضايا الرئيسية لكل فريق عمل إلى لجان ومجموعات متخصصة.

وجرى من خلال مجموعات فرق عمل مؤتمر الحوار التسع وضع الخطط والبرامج الأكثر تخصصاً داخل هذه المجموعات التي توزعت فيما بينها محاور فرق عمل المؤتمر الرئيسية لتستأد بوضع خططها التفصيلية التي تضمنت جلسات استماع متخصصة بحسب قضايا كل مجموعة ونزول ميداني إلى الجهات والمؤسسات والوزارات في أمانة العاصمة والمحافظات من أجل الاطلاع المباشر والتعرف عن قرب على احتياجات المجتمعات المحلية وصنع مشاركة مجتمعية أوسع بهدف الحصول على المعلومات ومعرفة احتياجات ورؤى أصحاب الشأن وعدم الاكتفاء برؤى ومشاعر النخب حول القضايا المطروحة أمام فرق عمل المؤتمر التسع.

والنزول الميداني إلى أمانة العاصمة والمحافظات يبدأ اليوم السبت لمجموعات متخصصة منبثقة من مجموعات فرق العمل الرئيسية لمؤتمر الحوار التسع هو عملية توسيع أكبر للمشاركة المجتمعية التخصصية وفقاً لمهام فرق عمل المؤتمر الرئيسية بشكل فريق عمل للمهم من الفرق التسع توزع في البداية إلى مجموعات عمل تخصصية لها هذه المجموعات تتنوع إلى مجموعات

النزول الميداني توسيع للمشاركة المجتمعية

تدشين الرئيس عبدالمنصور هادي - رئيس مؤتمر الحوار الوطني الشامل الخميس الماضي خلال الاجتماع الاستثنائي لهيئة رئاسة مؤتمر الحوار الوطني ورؤساء فرق العمل والأمانة العامة للمؤتمر عملية النزول الميداني للجان المتخصصة المنبثقة عن فرق عمل مؤتمر الحوار الوطني في مختلف المجالات إعلاناً عن بدء مرحلة جديدة من المشاركة المجتمعية الواسعة التي بدأت بمشاركة المكونات السياسية من خلال الأحزاب الموقعة على المبادرة الخليجية والبيتها التنفيذية وأضيف إليها من خلال مؤتمر الحوار الوطني الشامل الأحزاب والمكونات السياسية والمجتمعية التي لم تشارك بالتوقيع على المبادرة والبيتها التنفيذية والمرأة والمستقلين من شباب الثورة.

فسمع الناس وشاهدوا الجلسات العامة لمؤتمر الحوار الوطني وتابعا نقاشات ومجريات التخطيط والإعداد والدخول في صلب القضايا الرئيسية للحوار من خلال توزيع أعضاء مؤتمر الحوار إلى فرق رئيسية تسع اختصت بقضايا المؤتمر التمهيدي وجرى استعراض ونقاش رؤى المكونات السياسية والمجتمعية المشاركة في مؤتمر الحوار فتحوت النقاشات من العام في الجلسات العامة التي يخصص في فرق المؤتمر التسع وهنا جرت عملية توسيع للمشاركة المجتمعية التخصصية من قبل كل فريق عمل من فرق المؤتمر التسع من خلال توزيع محاور القضايا الرئيسية لكل فريق عمل إلى لجان ومجموعات متخصصة.

وجرى من خلال مجموعات فرق عمل مؤتمر الحوار التسع وضع الخطط والبرامج الأكثر تخصصاً داخل هذه المجموعات التي توزعت فيما بينها محاور فرق عمل المؤتمر الرئيسية لتستأد بوضع خططها التفصيلية التي تضمنت جلسات استماع متخصصة بحسب قضايا كل مجموعة ونزول ميداني إلى الجهات والمؤسسات والوزارات في أمانة العاصمة والمحافظات من أجل الاطلاع المباشر والتعرف عن قرب على احتياجات المجتمعات المحلية وصنع مشاركة مجتمعية أوسع بهدف الحصول على المعلومات ومعرفة احتياجات ورؤى أصحاب الشأن وعدم الاكتفاء برؤى ومشاعر النخب حول القضايا المطروحة أمام فرق عمل المؤتمر التسع.

والنزول الميداني إلى أمانة العاصمة والمحافظات يبدأ اليوم السبت لمجموعات متخصصة منبثقة من مجموعات فرق العمل الرئيسية لمؤتمر الحوار التسع هو عملية توسيع أكبر للمشاركة المجتمعية التخصصية وفقاً لمهام فرق عمل المؤتمر الرئيسية بشكل فريق عمل للمهم من الفرق التسع توزع في البداية إلى مجموعات عمل تخصصية لها هذه المجموعات تتنوع إلى مجموعات

تدشين الرئيس عبدالمنصور هادي - رئيس مؤتمر الحوار الوطني الشامل الخميس الماضي خلال الاجتماع الاستثنائي لهيئة رئاسة مؤتمر الحوار الوطني ورؤساء فرق العمل والأمانة العامة للمؤتمر عملية النزول الميداني للجان المتخصصة المنبثقة عن فرق عمل مؤتمر الحوار الوطني في مختلف المجالات إعلاناً عن بدء مرحلة جديدة من المشاركة المجتمعية الواسعة التي بدأت بمشاركة المكونات السياسية من خلال الأحزاب الموقعة على المبادرة الخليجية والبيتها التنفيذية وأضيف إليها من خلال مؤتمر الحوار الوطني الشامل الأحزاب والمكونات السياسية والمجتمعية التي لم تشارك بالتوقيع على المبادرة والبيتها التنفيذية والمرأة والمستقلين من شباب الثورة.

فسمع الناس وشاهدوا الجلسات العامة لمؤتمر الحوار الوطني وتابعا نقاشات ومجريات التخطيط والإعداد والدخول في صلب القضايا الرئيسية للحوار من خلال توزيع أعضاء مؤتمر الحوار إلى فرق رئيسية تسع اختصت بقضايا المؤتمر التمهيدي وجرى استعراض ونقاش رؤى المكونات السياسية والمجتمعية المشاركة في مؤتمر الحوار فتحوت النقاشات من العام في الجلسات العامة التي يخصص في فرق المؤتمر التسع وهنا جرت عملية توسيع للمشاركة المجتمعية التخصصية من قبل كل فريق عمل من فرق المؤتمر التسع من خلال توزيع محاور القضايا الرئيسية لكل فريق عمل إلى لجان ومجموعات متخصصة.

وجرى من خلال مجموعات فرق عمل مؤتمر الحوار التسع وضع الخطط والبرامج الأكثر تخصصاً داخل هذه المجموعات التي توزعت فيما بينها محاور فرق عمل المؤتمر الرئيسية لتستأد بوضع خططها التفصيلية التي تضمنت جلسات استماع متخصصة بحسب قضايا كل مجموعة ونزول ميداني إلى الجهات والمؤسسات والوزارات في أمانة العاصمة والمحافظات من أجل الاطلاع المباشر والتعرف عن قرب على احتياجات المجتمعات المحلية وصنع مشاركة مجتمعية أوسع بهدف الحصول على المعلومات ومعرفة احتياجات ورؤى أصحاب الشأن وعدم الاكتفاء برؤى ومشاعر النخب حول القضايا المطروحة أمام فرق عمل المؤتمر التسع.

والنزول الميداني إلى أمانة العاصمة والمحافظات يبدأ اليوم السبت لمجموعات متخصصة منبثقة من مجموعات فرق العمل الرئيسية لمؤتمر الحوار التسع هو عملية توسيع أكبر للمشاركة المجتمعية التخصصية وفقاً لمهام فرق عمل المؤتمر الرئيسية بشكل فريق عمل للمهم من الفرق التسع توزع في البداية إلى مجموعات عمل تخصصية لها هذه المجموعات تتنوع إلى مجموعات

تدشين الرئيس عبدالمنصور هادي - رئيس مؤتمر الحوار الوطني الشامل الخميس الماضي خلال الاجتماع الاستثنائي لهيئة رئاسة مؤتمر الحوار الوطني ورؤساء فرق العمل والأمانة العامة للمؤتمر عملية النزول الميداني للجان المتخصصة المنبثقة عن فرق عمل مؤتمر الحوار الوطني في مختلف المجالات إعلاناً عن بدء مرحلة جديدة من المشاركة المجتمعية الواسعة التي بدأت بمشاركة المكونات السياسية من خلال الأحزاب الموقعة على المبادرة الخليجية والبيتها التنفيذية وأضيف إليها من خلال مؤتمر الحوار الوطني الشامل الأحزاب والمكونات السياسية والمجتمعية التي لم تشارك بالتوقيع على المبادرة والبيتها التنفيذية والمرأة والمستقلين من شباب الثورة.

فسمع الناس وشاهدوا الجلسات العامة لمؤتمر الحوار الوطني وتابعا نقاشات ومجريات التخطيط والإعداد والدخول في صلب القضايا الرئيسية للحوار من خلال توزيع أعضاء مؤتمر الحوار إلى فرق رئيسية تسع اختصت بقضايا المؤتمر التمهيدي وجرى استعراض ونقاش رؤى المكونات السياسية والمجتمعية المشاركة في مؤتمر الحوار فتحوت النقاشات من العام في الجلسات العامة التي يخصص في فرق المؤتمر التسع وهنا جرت عملية توسيع للمشاركة المجتمعية التخصصية من قبل كل فريق عمل من فرق المؤتمر التسع من خلال توزيع محاور القضايا الرئيسية لكل فريق عمل إلى لجان ومجموعات متخصصة.

وجرى من خلال مجموعات فرق عمل مؤتمر الحوار التسع وضع الخطط والبرامج الأكثر تخصصاً داخل هذه المجموعات التي توزعت فيما بينها محاور فرق عمل المؤتمر الرئيسية لتستأد بوضع خططها التفصيلية التي تضمنت جلسات استماع متخصصة بحسب قضايا كل مجموعة ونزول ميداني إلى الجهات والمؤسسات والوزارات في أمانة العاصمة والمحافظات من أجل الاطلاع المباشر والتعرف عن قرب على احتياجات المجتمعات المحلية وصنع مشاركة مجتمعية أوسع بهدف الحصول على المعلومات ومعرفة احتياجات ورؤى أصحاب الشأن وعدم الاكتفاء برؤى ومشاعر النخب حول القضايا المطروحة أمام فرق عمل المؤتمر التسع.

والنزول الميداني إلى أمانة العاصمة والمحافظات يبدأ اليوم السبت لمجموعات متخصصة منبثقة من مجموعات فرق العمل الرئيسية لمؤتمر الحوار التسع هو عملية توسيع أكبر للمشاركة المجتمعية التخصصية وفقاً لمهام فرق عمل المؤتمر الرئيسية بشكل فريق عمل للمهم من الفرق التسع توزع في البداية إلى مجموعات عمل تخصصية لها هذه المجموعات تتنوع إلى مجموعات